على هذه الاركان وبعض شروطها ضابط
الناظم قوله ان مضمر اسم مضمرا على فعل
محذوف يفسره المذكور وما الطف ابتدا
الباب بتركيب فيه الاشتغال المتبادر من
الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الا
ثبات تفيد تنبيه على ان شرط المشغول
عنه ان يكون اسما واحدا فلا يجوز ان يقال
زيدا وهندا اعطيتها اياه لانه لم يسمع واجازه
الاخفش وعن الرضي انه يجوز ان يتوالى
اسمان او اكثر لعاملين مقدرين او عوامل
كزيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا اضربت
اخاه وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله
شغل عنه المتبادر من الشغل عنه احتياجه
اليه فيخرج المستغنى عما بعده كزيد فى
الدار اضربه وجواز اعمال المشتغل بالضمير
فيما قبله والا لم يكن الضمير شاغلا عنه
فيخرج زيد ما احسنه قوله بنصب لفظه
او المحل ظاهره اشتراط اتحاد جهة نصب
المشغول به والمشغول عنه وهو مذهب
الجمهور نقل عن الاخفش انه نقل عن العرب

ازيدا

ازيدا اجلسته عنده وهو يقتضي عدم
الاشتراط المذكور لان زيدا مفعول به و
السبب مفعول فيه وصححه الدماميني و
هذه العبارة الواقعة في النظم كقول الشارح
لنصبه الخ يقتضي كل منهما ان العامل اذا اشتغل
برفع ضمير الاسم السابق كقولك ان زيد قام
اكرمته لا يكون ذلك من باب الاشتغال و
كلام الشموني الخاتمة كالتوضيح يقتضي انه
من هذا الباب ويؤيده ما في شرح الجامع
وهو الحق وحينئذ فالضابط فيه قصور
قوله ان يسبق اسم اي واحدا ومتعدد
على ارادة الجنس فيكون صالحا للجريان على
القولين المتقدمين وان كان ظاهرا في الاول
قوله او ملابسه اي ملابس ضميره ونبه
تورد على المتن بان هذا خارج عن ضابطه
ويكفي الجواب بالعناية بان يجعل الاشتغال
بالضمير على الاعم من الاشتغال به حقيقة
او حكما كالاشتغال بملابسه ويحتمل ان يكون
كلام الشارح اشارة الى ذلك وهو الظاهر حيث
قال اي حقيقة الخ فيجعل ذلك تفسيرا لكلام
الناظم تدبر قوله او مناسبه اي في المعنى

Copyright © King Saud University